AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/206
S/1996/539
10 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البندان ٩٤ و١٠٨ من القائمة الأولية*
الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بناء على تعليمات من حكومتي، بالإشارة إلى تقريركم عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ والمقدم إلى مجلس الأمن عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) (S/1996/456).

في الفقرة ٢٥ من هذا التقرير تذكرون ما يلي: "ويشير التقرير المقدم من الحكومة، إلى أنه لم يعد حتى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى كرواتيا إلا ٧٠٦٥ شخصا بعد إذن الحكومة. ويذكر المراقبون الدوليون أن عدد الصرب الكرواتيين الذين عادوا فعليا إلى منازلهم في القطاعات السابقة هو على ما يبدو أقل بكثير من هذا الرقم". وتشعر حكومتي بخيبة أمل شديدة لأنه عندما وجدت هذه التحفظات، لم يسع المراقبون الدوليون إلى التحقق من صحة هذا العدد، لا سيما وأن هذا العدد هو في الواقع لب القضية موضوع البحث.

إن لدى الحكومة الكرواتية ملفات معززة بالوثائق إلى حد بعيد في هذا الصدد، وهي تدعو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى زيارة مكتب الحكومة لشؤون المشردين واللاجئين والتحقق من صحة العدد الذي قدمته الحكومة. وسيتاح له ملف عن كل عائد. ومن مجموع العائدين المسجلين، عاد

* A/51/50.

96-17159 100796 100796

9617159

١٩٢ ٥ شخصا إلى كرواتيا بعد الحصول على تصريح أمني من مكتب شؤون المشردين واللاجئين؛ وعاد ٥٨٦ شخصا على أساس الجنسية الكرواتية؛ وعاد ٢٨٧ ١ شخصا على أساس وثائق أخرى. وأود الإضافة أيضا في هذا الصدد بأن تقديرات حكومتي تبين أنه قد عاد إلى كرواتيا عدة آلاف من الصرب الاثنيين الذين لا توجد لهم مستندات.

وقد أبدت حكومتي شفافية غير عادية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ففتحت الباب أمام ما يزيد على ٣٠٠ منظمة إنسانية تقوم بطريقة أو بأخرى برصد حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها. وقد فعلنا ذلك آملين أن تؤدي الشفافية إلى إجراء تحقيقات منظمة ومتوازنة وشاملة ومنسقة، إذ لا يمكن التعامل مع المسألة الدقيقة المتمثلة في حقوق الإنسان باستخفاف.

إن عودة المشردين واللاجئين هي أحد الأركان الأساسية لسياسة المجتمع الدولي في المنطقة. ويسرنا أن نذكر في هذا الصدد أن عدد اللاجئين الذين أعيدوا إلى وطنهم كرواتيا لم يضاهيه عدد آخر حتى الآن في المنطقة. ولولا الشواغل الأمنية المشروعة المقترنة بالتدفق غير المنظم للأشخاص المرتبطين بالطرف الذي بدأ النزاع في كرواتيا أصلا، لسارت عمليات الإعادة بمعدل أسرع. إن المخاطر المتعلقة بسلامة ٣٨ ٠٠٠ عائد غير صربي موجودين حاليا في المناطق المحررة والحق في العودة لـ ٨٠ ٠٠٠ شخص آخر من غير الصربيين المطرودين من الأراضي المحررة هي مخاطر جمة لا يستهان بها ولها آثار واسعة النطاق.

ويضاف إلى ما تقدم أنه يجب النظر في عدد الصربيين العائدين إلى كرواتيا في إطار القواعد والمعايير المقبولة عموما فيما يتعلق بعودة المشردين واللاجئين. وينبغي أن تكون عودتهم آمنة، وموفورة الكرامة، وطوعية. وقد ساهمت حكومتي في الماضي مساهمة فعالة في المناقشة المتعلقة بهذا الموقف الذي يتخذه المجتمع الدولي. لذا ينبغي النظر إلى سياسة العودة المنظمة التي تنتهجها كرواتيا، مع وضع ذلك في الاعتبار.

وختاما، إن موقف حكومتي هو أن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا لا تشكل إطلاقا خطرا على السلم والأمن في كرواتيا ولا في المنطقة، لذا ينبغي وفقا لميثاق الأمم المتحدة أن يقتصر تناولها على محافل الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

واسمحوا لي بطلب مساعدتكم الكريمة في تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٩٤ و ١٠٨ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير ماريو نوبيلو
الممثل الدائم

- - - - -